

التوجهات السياسية للسلطة الفلسطينية بعد رحيل عرفات

القدس / مها عبد الهادي

لكن هذه القيادة بالمؤكد لن تستطيع أن تكون متفردة في مسألة القيادة، لأن هذه الميزة انحسرت كثيراً بعد عرفات، وهذا يعني أنها لا تستطيع أيضاً أن تدخل في مواجهة مسلحة مع حركات المقاومة الفلسطينية من كتائب الأقصى وحتى الجهاد وحماس والشعبية، لأن الشعب الفلسطيني لن يتسامح في حال نشوب أية مواجهة مسلحة في ظل الاحتلال.

العلاقة مع قوى المقاومة

إن الامتحان الذي حدده شارون للقيادة الفلسطينية في مرحلة فك الارتباط كان مواجهة قوى المقاومة الفلسطينية، وهو ما يسميه بوش وبلير التجاوب أمنياً مع المقترحات الصهيونية، وما يسميه شارون تفكيك البنى التحتية «للإرهاب».

ومن المرجح أن تلجأ القيادة الفلسطينية الجديدة للالتفاف على هذا المطلب بأمر آخر.. بأن تقنع فصائل المقاومة بالهدنة ووقف إطلاق النار من طرف واحد، وستحاول إقناع كتائب الأقصى بوسائل شتى بإنهاء فوضى المظاهر المسلحة، وإن كان ذلك لن يقنع شارون الذي لن يكتفي بهدنة بل يصير على «مكافحة الإرهاب» كشرط لإشراك القيادة الجديدة في مشاورات على عملية فك الارتباط أيضاً. وهو ما يرجح بأنه سيستمر في تعزيز مظاهر الاحتلال من بناء الجدار وتعزيز الاستيطان في الضفة باستفزاز مظاهر المقاومة.

وهذه الحقائق ربما هي التي دفعت «كتائب شهداء الأقصى» إلى استباق الموضوع وإصدار بيان تفصيلي يوضح مواقفها تجاه استمرار المقاومة، حيث أكدت في بيان لها بعد أيام قليلة من وفاة عرفات عزمها مواصلة الكفاح المسلح

فتح، حيث تسعى قيادتها إلى التوافق على ترشيحه لرئاسة السلطة الفلسطينية، والثاني باتجاه الفصائل الفلسطينية بغية التوصل إلى قاسم مشترك يمكن من وضع استراتيجية حد أدنى للمرحلة المقبلة وترتيب البيت الفلسطيني الذي يعتبره أولوية في مرحلة تحتاج إلى إعادة بناء وترتيب وفق المعطيات والتغيرات الجديدة. وفي ظل هذه التطورات تبقى أسئلة ملحة تدور حول النهج الذي ستعامل به قيادة السلطة الجديدة بهذه التشكيلة تجاه قضايا مهمة وحساسة في الشأن الفلسطيني خصوصاً فيما يتعلق بكيفية إدارة الأزمة السياسية والانتفاضة وخطة فك الارتباط والتعامل مع سلاح المقاومة....

مسيرة التسوية

نما داخل سلطة الحكم الذاتي منذ فترة تيار سياسي استمد قوته من ارتباطه بياسر عرفات، يرى هذا التيار أن الدولة الفلسطينية هي المشروع السياسي معتبراً أن كل المواضيع خارج هذا الإطار هي تفاصيل، لكن هذا التيار اختلف ولأسباب غير معروفة مع عرفات في مسألة الثوابت: حق العودة، حدود الرابع من يونيو/حزيران، إزالة المستوطنات.. وكان عرفات في قراءة للواقع أكثر تسكاً بها وهو ما يكشف بعض آفاق تحرك القيادة الجديدة.

فهذه القيادة باتت في مرحلة اختيار بين موقفين: إما فرض موقفها بالقوة، وهي بلا شك غير قادرة على ذلك، وبين العمل لإنجاز الوحدة سواء داخل حركة فتح أو مع القوى الأخرى، أو بالحفاظ على الوحدة الوطنية بشكل عام من أي اقتتال داخلي.

لا شك بأن المرحلة الانتقالية التي بدت لجميع الأطراف بعد رحيل رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات سلسة وهادئة، ما تزال محفوفة بالمخاطر لأن القوى المؤثرة التي تسيطر نحو الحقبة السياسية الجديدة تواجه العديد من الاستحقاقات: سياسية وتنظيمية وقانونية، سواء من ناحية الوضع الداخلي الفلسطيني، أو من ناحية التعاطي مع شروط الأطراف الخارجية وعلى رأسها الكيان الصهيوني فضلاً عن اضطرارها للتعامل مع المعطيات الدولية الجديدة.

لكن يبقى أخطر ما يواجه هذه القيادات الوارثة الاستحقاقات على الساحة الداخلية الفلسطينية كونها المقياس الذي يتقرر على أساسه من يتحمل مسؤولية تأمين الشروط الضرورية لصيانة وحدة البنية التنظيمية والسياسية للشعب الفلسطيني، بكل ما تحتويه البنية التنظيمية من مكونات فصائل ومؤسسات وقوى فلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وفصائل وطنية وإسلامية تكونت خارج هياكل منظمة التحرير الفلسطينية.

وكما يبدو فإن القوة الفاعلة التي باتت تمتلك قرار السلطة الفلسطينية، والتي تخطو على جسر الانتقال إلى الحقبة الجديدة في مرحلة ما بعد عرفات هي اللجنة المركزية لحركة فتح. وقد أثبت الأيام القليلة الماضية، التي تلت رحيل عرفات، أن اللجنة المركزية لحركة فتح تصدت للمهام الطارئة، وأدارت أزمة توزيع المسؤوليات بانضباطية مرتبة، وبادرت إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية وإدارية في الساحة الفلسطينية، وإجراءات تعبوية داخل حركة فتح.

من هنا أجرى أبو مازن اتصالات واجتماعات عدة منذ رحيل عرفات سارت في اتجاهين: الأول داخل أطر حركة